سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 70.72 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 73 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ مستوى 72ر70 دولار أمريكي مقابل 99ر69 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية، وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام في تعاملات اول امس حيث ارتفعت العقود الآجلة لنفط القياس العالمي مزيج برنت بنسبة 86ر1 في المئة لتصل إلى مستوى 41ر74 دولار للبرميل في حين ارتفعت العقود الآجلة لبرميل نفط خام القياس الامريكي بنسبة 56ر1 في المئة لتصل إلى مستوى 56ر66 دولار للبرميل.

التقرير أشار إلى أن نفعه وضرره أصبحا متقاربين جداً

«الشال»: قرار تثبيت الفائدة على الدينار كان صعباً

- هدف «المركزي» الأساس لضمان تفوق جاذبية العائد على ودائع الدينار مهدد
- رفع محتمل للفائدة مرتين خلال العام الحالي وثلاث مرات في عام 2019
- حركة سعر الفائدة على الدينار وافقت الدولار 27 مرة وخالفته 23 مرة
- «المركزي» انفرد بتحريك سعر الفائدة صعوداً مرة واحدة وهبوطاً خمس مرات

البنك المركزي الكويتي

مقر الاحتياطي الفدرالي

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن أسعار الفائدة لقد قرر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بتاريخ 2018/06/13 رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية ليصبح 2%، وتلك هي الزيادة السابعة منذ الزيادة الأولى في 16 ديسمبر 2015، وكان سعر الفائدة الأساس ثابت عند 0.25% –صفرية تقريباً– منذ أزمة عام 2008. وخالف بنك الكويت المركزي توجهات الفيدرالي الأمريكي هذه المرة بتثبيت سعر الخصم عند 3% لتصبح تبعية سعر الخصم لحركة الفائدة الدولار الأمريكي 4 مرات من أصل 7 مرات منذ 16 ديسمبر 2015، وكان آخر قرار قبلها، توافق بالزيادة بينهما في شهر مارس الفائت. وخلافاً للكويت، قامت 4 من دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى والمرتبطة أسعار صرف عملاتها تماماً مع الدولار الأمريكي برفع أسعار الفائدة المعتمدة لكل منها بربع النقطة المئوية أيضاً. وحدها عُمان لم ترفع سعر فائدتها على الودائع الرأسمالية، أي ودائع البنوك والمؤسسات المالية لدى البنك المركزي، وكانت قد رفعتها بنصف النقطة المئوية في شهر مارس الفائت لتصبح 1.5%. ولابد من التذكير، بأن بنك الكويت المركزي يعتمد سلة من العملات لتحديد سعر صرف الدينار الكويتي، ثقل الدولار الأمريكي فيها هو الأعلى بفارق شاسع، وهي سياسة تمنحه مرونة أوسع من أقرانه في دول المجلس في تقرير أمور سياسته النقدية. لذلك، ومنذ بداية الألفية الحالية، وافقت حركة سعر الفائدة على الدينار الكويتي حركتها على الدولار الأمريكي 27 مرة، وخالفتها 23 مرة، وإنفرد بنك الكويت المركزي بتحريكها صعوداً مرة واحدة، وهبوطاً خمس مرات.

ونعتقد أن هامش مناورة بنك الكويت المركزي في عدم التبعية لحركة سعر الفائدة على الدولار الأمريكي تقلص بشدة، ووفقاً لتقديرات الفيدرالي الأمريكي الأخيرة، من المحتمل رفع الفائدة الأساس مرتين خلال ما تبقى من العام الجاري، وثلاث مرات في عام 2019، بما يهدد هدف البنك المركزي الأساس وهو ضمان تفوق جاذبية العائد على ودائع الدينار الكويتي من أجل توطينه. ورغم ثقتنا بمهنية وقدرة بنك الكويت المركزي، وضخامة المعلومات التي يملكها بما يرجح صحة قراراته، إلا أننا نعتقد بأن قراره الحالي بتثبيت الفائدة على الدينار الكويتي كان صعباً وحدياً، بمعنى أن نفعه وضرره أصبحا متقاربان جداً. فمن جانب، تضيق، وسوف تضيق أكثر، الهوامش في الفائدة على ودائع العملتين بعد أن فقد الهامش بين سعر الخصم على الدينار الكويتي والفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 0.75 نقطة مئوية منذ 16 ديسمبر 2015 بما بات يهدد توطين الدينار الكويتي، ومن الجانب الآخر، هناك القلق المستحق على أثر رفع سعر الفائدة السلبي على النمو الاقتصادي الهش، إضافة إلى أثر عنف الأحداث الجيوسياسية ما تسبب إلى جانب النمو الهش في ضعف كبير في نمو الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص، وارتفاع سعر الفائدة سوف يحبطه أكثر.

لذلك، نتوقع ضغوط أشد في المستقبل القريب تميل في معظمها إلى ترجيح تبعية الحركة لسعر الفائدة على الدولار الأمريكي، ولن يكون ذلك بلا تكاليف، فالمفاضلة بين الخيارين ستكون صعبة وحدية، أو خيار بين سيء والأكثر سوء.

بنسبة هبوط بلغت 28.2 بالمئة خلال 2017

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي في الكويت إلى 301 مليون دولار

تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الكويت تنخفض

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن الاستثمار الأجنبي المباشر لقد صدر في 6 يونيو تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"، حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمنه تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الوارد في عام 2017، خلاصته هبوط كبير في حجمه من نحو 1.868 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى نحو 1.430 تريليون دولار أمريكي، أي هبوط بنحو 23.4%. معظم ذلك الانخفاض لا يعنينا لأنه جاء على حساب الدول المتقدمة التي انخفضت تدفقاته إليها من نحو 1.133 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى نحو 712.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017 فاقدة نحو 37.1% من مستوى تدفقات عام 2016. ولا يعنينا كثيراً أهم أسباب ذلك الانخفاض، فالتقرير يعزو معظمه إلى هبوط عمليات الإندماج والإستحواذ عبر الحدود بين تلك الدول بنحو 21.8%، وكانت قد بلغت مستويات عالية وحتى مضخمة في عام 2016.

إهتمامنا ينحصر في حركة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى دول الإقليم في الخليج، وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق بفارق كبير أهمية تدفقات رأس المال الأجنبي غير المباشر التي أخذت إهتماماً لا تستحق مع موجة ترقية بورصات المنطقة إلى بورصات ناشئة. وأفضلية الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من طول مداه الزمني، أي إستقراره، بما يعنيه من خلق فرص عمل ونقل مهارات إدارية وتقنيات متطورة، خلافاً للتدفقات الساخنة والضارة في غالب الأحوال للمضاربة في البورصات.

وأرقام التقرير تشير إلى وضع غير مشجع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون، فبعد تدفقات إستثنائية في عام 2010 بلغت نحو 45.4 مليار دولار أمريكي، انخفضت إلى نحو 16 مليار دولار أمريكي في عام 2015، أي مباشرة بعد تدهور أسعار النفط أي في وقت الحاجة القصوى إليها، ثم عاودت الارتفاع إلى 20.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016 أو نحو 44.4% من مستوى تدفقات عام 2010. والمهم، أنها بلغت أدنى مستوياتها منذ عام 2010 في عام 2017، وأصبحت بحدود 15.5 مليار دولار أمريكي، أو بانخفاض بحدود 23% عن مستوى عام 2016، حدث ذلك رغم أن كل رؤى الإصلاح في دول الإقليم إستهدفت جذب أقصى الممكن من تلك التدفقات.

ولم يكن ذلك الانخفاض شاملاً، فالانخفاض طال دولتان فقط من أصل الدول الست في مجلس التعاون، أعلى انخفاض كان من نصيب السعودية التي هبط نصيبها منه من نحو 7.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى نحو 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017، أي بنسبة هبوط بلغت 80.9%، ثاني الدول التي انخفض نصيبها منه في عام 2017 هي الكويت وأصبحت أدنى الدول الست نصيباً منه وبحدود 301 مليون دولار أمريكي فقط بعد أن كان نحو 409 مليون دولار أمريكي في عام 2016 أي بنسبة هبوط بلغت 28.2%. وفي التقرير السنوي الثاني لهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن عام 2016، تذكر بأنها أجازت 19 ترخيصاً في ذلك العام بقيمة إجمالية بنحو 329 مليون دينار كويتي –أكثر من مليار دولار أمريكي–، وإجازة المشروعات لا تعني تلقائياً تحولها إلى تدفقات واردة لرأس المال فواقع التدفقات الفعلية يتآكل وفقاً لـ"أنكتاد".

في المقابل، أصبح ثلثي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 من نصيب الإمارات العربية المتحدة، وبلغت تلك التدفقات إليها نحو 10.4 مليار دولار أمريكي بزيادة بحدود 7.8% عن مستوى تلك التدفقات في عام 2016. وأعلى ارتفاع نسبي في التدفقات الواردة لدول المجلس في عام 2017 كان من نصيب البحرين، التي ارتفع نصيبها من 243 مليون دولار أمريكي، في عام 2016 إلى نحو 519 مليون دولار أمريكي في عام 2017، وبمعدل للنمو بلغ نحو 113.2%. ثاني أعلى معدل للنمو لتلك التدفقات كان من نصيب قطر وبحدود 27.4% والتي زادت قيمة التدفقات إليها إلى نحو 986 مليون دولار أمريكي في عام 2017 بعد أن كانت نحو 774 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ثالث أعلى معدل للنمو في عام 2017 في تلك التدفقات كان من نصيب عُمان وبنحو 11.1%، ولكنها حظيت بثاني أعلى رقم مطلق منها وبحدود 1.867 مليار دولار أمريكي، لتتفوق ولأول مرة على السعودية في القيمة المطلقة لتلك التدفقات الواردة.

وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب تفوقها في الأهمية كما ذكرنا، حساسة جداً لتطورات الأوضاع السياسية الداخلية، وحساسة جداً لسلامة وسلاسة بيئة الأعمال، وحساسة جداً لارتفاع مستويات الفساد، وعلى كل بلد يرغب في جذبها مراجعة موقعه في مؤشرات الحساسية المذكورة.

الكويت أنتجت 3.3 بالمئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي

3.3 بالمئة حجم إنتاج الكويت من النفطي العالمي

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن بعض إحصاءات الطاقة 2017: يشير عدد 2018 المُعَنوَن "مراجعة إحصاءات الطاقة العالمية" والصادر عن شركة "بريتش بتروليوم" (BP)، والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني، إلى أن معدل نمو إستهلاك الطاقة العالمي، في عام 2017، قد ارتفع إلى نحو 2.2%، من نحو 1.2% في عام 2016. وكانت معدلات النمو لاستهلاك الطاقة في العالم، مقارنة بمستوى عام 2016، قد بلغت في عام 2017، 3% للغاز الطبيعي، 1.8% للنفط، و1.1% للطاقة الذرية، و1% للفحم الأكثر تلويثاً، و0.9% للطاقة المائية.

وبلغ حجم الاحتياطي للنفط التقليدي العالمي، نحو 1696.6 مليار برميل، منخفضاً بنحو 0.5 مليار برميل فقط، مقارنة بنهاية عام 2016. ولا يزال صلب الاحتياطيات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسهم بنحو 807.7 مليار برميل، أي بما نسبته نحو 47.6% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، – ونحو 99.6% منه– أي من الـ –47.6% يقع في منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين إضافة إلى إيران والعراق). وتسهم أمريكا الجنوبية والوسطى بما نسبته 19.5%، أي نحو 330.1 مليار برميل، فيما تسهم أمريكا الشمالية بما نسبته 13.3%، أي نحو 226.1 مليار برميل، وكومنولث الدول المستقلة بما نسبته 8.5%، أي نحو 144.9 مليار برميل، وأفريقيا بما نسبته 7.5%، أي نحو 126.5 مليار برميل، وآسيا الباسيفيك بما نسبته 2.8%، أي نحو 48 مليار برميل، وأخيراً، أوروبا بما نسبته 0.8%، أي نحو 13.4 مليار برميل.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط، في عام 2017، ما نسبته 34.1% من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 92.649 مليون برميل، يومياً، (السعودية 12.9%، إيران 5.4%، العراق 4.9%، الإمارات 4.2% والكويت 3.3%)، وهي التي تسهم –كما سلف– بنحو 47.6% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وأنتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 21.7% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 14.1%)، وأنتجت كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 15.4% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (روسيا الاتحادية 12.2%)، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 8.7% من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 8.5% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الصين 4.2%)، وأنتجت أوروبا ما نسبته 3.8% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (النرويج 2.1%).

واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 35.2% من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 13%، الهند 4.8%، اليابان 4.1%، وكوريا الجنوبية 2.8%)، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 24.7% (الولايات المتحدة الأمريكية 20.2%)، واستهلكت أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 19.7% (روسيا الاتحادية 3.3%)، أي إن النفط يُستهلك في الغالب خارج مناطق تركز احتياطياته، مع ملاحظة أن ثقل الاستهلاك بات يميل إلى شرق تركز إحتياطاته، وسوف يتزايد هذا الميلان، بمرور الزمن، إذ أصبحت الصين والهند واليابان تستهلك أكثر مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية، بينما إنتاج آسيا الباسيفيك من النفط نحو 39% من إنتاج أمريكا الشمالية، أي أن حاجتها للإستيراد أعلى بكثير.

وتبلغ مساهمة الشرق الأوسط من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي نحو 40.9%، وتستحوذ إيران على نحو 17.2% من حجم الاحتياطي العالمي، وقطر على نحو 12.9%، والسعودية على نحو 4.2%، والإمارات العربية المتحدة على نحو 3.1%. أما أوروبا وكومنولث الدول المستقلة فلديهما من حجم الاحتياطي العالمي ما نسبته 32.1% (روسيا الاتحادية 18.1% وتركمانستان 10.1%)، وتنتج نحو 28.2% من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي (روسيا الاتحادية 17.3%)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 30.2% من حجم الاستهلاك العالمي (روسيا الاتحادية 11.6%). وتنتج أمريكا الشمالية نحو 25.9% من حجم الإنتاج العالمي، رغم إنها لا تملك سوى ما نسبته 5.6% من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وتستهلك أمريكا الشمالية أقل، قليلاً، مما تنتج من الغاز الطبيعي، أي نحو 25.7% من حجم الاستهلاك العالمي، (الولايات المتحدة الأمريكية 20.1%)، وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 21%، (الصين 6.6%)، ولديها نحو 10% من حجم الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو 16.5% من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه.

ويتوزع احتياطي الفحم على نحو مختلف، إذ لدى آسيا الباسفيك نحو 41% من حجم الاحتياطي العالمي، (أستراليا 14%، الصين 13.4% والهند 9.4%)، ولدى أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 31.3% (روسيا الإتحادية 15.5%)، ولدى أمريكا الشمالية نحو 25% (الولايات المتحدة الأمريكية 24.2%) وكذلك في جانب الإنتاج، تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 71.7% من حجم الإنتاج العالمي (الصين 46.4%). وتنتج أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ما نسبته 11.6% من حجم الإنتاج العالمي (روسيا الإتحادية 5.5%)، بينما تنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 10.8% (الولايات المتحدة الأمريكية 9.9%). وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 74.5% من حجم الاستهلاك العالمي (الصين 50.7%)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 12.1%، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 9.7%، ويلاحظ، مما سبق، أن خاصية تركز احتياطيات الفحم في دول الاستهلاك هي ما يبرر نمو الطلب عليه، ونمو استهلاكه، بالتالي، رغم كونه المصدر الأكثر تلويثاً من بين مصادر الطاقة.

مؤشرات ربحية البنك كلها سجلت ارتفاعاً

«بوبيان» حقق 12.65 مليون دينار أرباحاً في الربع الأول

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن نتائج بنك بوبيان في الربع الأول 2018 لقد أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 12.65 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.11 مليون دينار كويتي ونسبته 20%، مقارنة بنحو 10.54 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، إرتفعت جميع بنود الإيرادات التشغيلية للبنك وبنحو 4.8 مليون دينار كويتي أي نحو 16.3%، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 29.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 11.3%، وصولاً إلى نحو 27.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 24.7 مليون دينار كويتي، وإرتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي.

وإرتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 1.28 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.4%، وصولاً إلى نحو 13.64 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 12.36 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2017، وقد شمل هذا الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.9%، بعد أن كانت عند نحو 42.1%. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 7.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 6 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 22%. وبلغ هامش صافي الربح نحو 37% من جملة إيرادات التشغيل، مقارنة بنحو 35.9% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 240.1 مليون دينار كويتي ونسبته 6%، ليصل إلى نحو 4.210 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 3.970 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 537.3 مليون دينار كويتي ونسبته 14.6% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ 3.673 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 136.7 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 4.8%، وصولاً إلى نحو 3.013 مليار دينار كويتي (71.6% من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 2.877 مليار دينار كويتي (72.5% من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 12.8% أي نحو 342.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017، حين بلغ نحو 2.671 مليار دينار كويتي (72.7% من إجمالي الأصول). وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 85.5% مقارنة بنحو 85%. وإرتفع أيضاً، بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 98.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 30.5%، وصولاً إلى 422.5 مليون دينار كويتي (10% من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 323.9 مليون دينار كويتي (8.2% من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2017، وكذلك ارتفع بنحو 73.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 21.1%، عندما بلغ آنذاك نحو 348.9 مليون دينار كويتي (9.5% من إجمالي الأصول) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.